

25.10

التركية بلسانها كالمطبعة في طيبة
الطبعة الأولى سنة ١٢٩٠

اصول الدين

قد طبع في المطبع المذكورة في طيبة
الطبعة الأولى سنة ١٢٩٠

المجذوب بتقدير
النقد المضمحل في قوله يقال
الاصول الى الفقرة وبذرة الامم ويؤيد فيه
الاختصاص وبذرة الامم معنى القياس
لا يفيض الفقه بل يراجع من اصول
الذين اعلمنا علم الكلام الصافي في
ان يقال اصول الشريعة وهو اعم من الكتاب
قاله العلماء في قوله اصول الفقه
الافضل بهنا ذلك الشرع المبني احكام
الفقه عليها او الفقه لغة ثم غرض التكلم
من كلامه وان طالجا المعام بالاحكام
الشرعية العميلة كالاحكام
استنباطها

قولہ داجماع اللہ الامام للعہدای اجماع
 امتہ رسولنا صلی اللہ علیہ وسلم لان اجماع
 امتہ غیر بالغیہ بحجۃ ہم سے قولہ
 القیاس الامام للعہدای القیاس النسخی
 المستند من الکتاب والسنۃ والایمان
 حکمۃ الی واطنۃ قیاسا علی حرمۃ القرآن
 حالۃ الخفیض لانہ الاذی یقولہ نقالہ
 لیس یؤید عن الخفیض قل یواذی الایۃ
 ہم شاع قولہ والمراد بالمعنی بالاقیوم
 لیسوا و البیاض والمسیح
 الدار والانس

[illegible]

قوله قد علمنا انما قد علم ما يجب
من الامور في الدنيا والآخرة
في التقدير والاعتبار في الامور
التي هي من جنسها في الدنيا والآخرة
فقد علمنا انما قد علم ما يجب
من الامور في الدنيا والآخرة
في التقدير والاعتبار في الامور
التي هي من جنسها في الدنيا والآخرة

اذ انما حاله الصلوة
 عند الفجر اذ يطلع
 ان يوقع الثلث في ثمر واحد والتفريق
 يفرق الثلث في ثمر واحد والتفريق
 ارسال الثلث حمله اى وقته فاحده
 او يفرق واحد كما جاز في البيع مطلقا
 وعند البيع بين المطلقين والثلث
 في طهر واحد او كونه واحدة يدعيه لانه
 في طهر واحد لان النكاح مستثنى
 من الف لانه لا يفسد النكاح مستثنى
 به المصالح البغية في النكاح مستثنى
 الله على قوله الحاجة الى الخلاص
 قوله بخلاف ما اتى في الثلث
 من اى من اى بالثلث في ثمر واحد
 اذ يفرق الثلث في ثمر واحد والتفريق
 ما قال الثلث في ثمر واحد والتفريق
 لان النكاح مستثنى من الف لانه لا يفسد
 النكاح مستثنى من الف لانه لا يفسد
 فثلث البعده اى ثلث ثلث البعده
 الحلال اذ يفرق الثلث في ثمر واحد
 ما عاتبه اى قوله تعالى جازا

[illegible]

[illegible]

وقلنا كذلك في قوله تعالى **وكانوا مما لم يذكر اسم الله عليه** لانه يوجب حرمة ما ذكره الله تعالى من القتل في عامه
وجاء في الخبر انه عن سئل عن متروكة التسمية **عنه** فقال **كانوا** فان تسمية الله تعالى فليس
كل امر مسلم فلا يمكن التوفيق **عنه** لانه لو ثبت الحل بتركها عاملا لثبت الحل **بها** ما سب
وحينئذ يتفقد حكم الكتاب فيتركها **لخبر** كذلك قوله **تقوا** **هنا** **كم** التي ارضعتكم **تقتضون**
حرمة **نكاح** الرضعة وقد جاء في الخبر **لا تحرم** **لانه** **تأكل** **فلا** **حرة** **ولا** **الاختلاف** **ان** **يمكن** **التوفيق**
عنه **فان** **قوله** **لخبر** **واما** **العالم** **الذي** **خص** **عنه** **الب** **من** **نحو** **انه** **يجب** **العمل** **في** **البيع**
في **الاحتمال** **فان** **اقام** **الدليل** **على** **تخصيص** **الب** **في** **تخصيص** **لخبر** **واحد** **والقياس** **ان** **يبقى**
الثالث **وبعد** **ذلك** **لا** **يجوز** **واما** **جاء** **لانه** **ان** **الخصيص** **الذي** **اشرح** **العض** **عن** **البيان** **لو** **خرج**
بعضا **محمولا** **لا** **يثبت** **الاحتمال** **كل** **فهم** **معين** **فجاء** **لانه** **يكون** **باقيا** **تجزم** **العالم** **جان** **يكون** **لخبر**
تمت **ليل** **الخصيص** **فان** **الطرف** **في** **حق** **المعين** **فان** **اقام** **الدليل** **الشري** **في** **لانه** **من** **جاء** **واحد** **لخبر** **ليس**
الخصيص **تجزم** **جانب** **تخصيص** **وان** **كان** **الخصيص** **اشرح** **به** **لانه** **لو** **اعني** **الجانب** **جان** **يكون** **لانه** **لا** **يجوز** **موجب**
هذا **الفهم** **المعين** **فان** **اقام** **الدليل** **الشري** **في** **لانه** **من** **جاء** **واحد** **لخبر** **ليس**
مع **وجود** **الاحتمال** **فصل** **في** **الطاق** **والقيود** **في** **الاحتمال** **ان** **الطاق** **من** **كتاب** **الله** **فان** **اذا** **الممكن** **العمل**
بالطاقة **فالزيادة** **عليه** **يجز** **واحد** **القياس** **لا** **يجوز** **لانه** **قوله** **تقوا** **لخبر** **واحد** **هو**
العض **على** **الطابق** **فان** **قوله** **تقوا** **لخبر** **واحد** **القياس** **لا** **يجوز** **لانه** **قوله** **تقوا** **لخبر** **واحد** **هو**
على **وجه** **لا** **يتغير** **به** **حكم** **كتاب** **في** **قال** **العض** **الطابق** **فرض** **بجاء** **الكتاب** **الذي** **تسنة** **بحكم** **لخبر**
لانه **قوله** **تقوا** **لخبر** **واحد** **القياس** **لا** **يجوز** **لانه** **قوله** **تقوا** **لخبر** **واحد** **هو**

[illegible]

[illegible]

١٠
 قول الشاعر
 عن وقع القدم عن الدخول ما فاقه في موالج الزمان
 السقارت فنجبت كيف دأخل كلبا لو سغدا
 او حانيا ١٣١
 مجاز متعارف اى غلبت اكثر استعدادا
 التفاهم كل كانت الحفيفة والمجاز كالم
 مستعمل على انه وادراك كانت الحفيفة
 اكثر استعدادا لانها فعلت الفاعل والذات هو
 من قولهم بل بانك اذا اكلت الحظان
 طعمه من اخر الحظان من اجزاء
 الشجر اى كلفه قوله بلاضاف لان
 الاصل فى الكلام الحفيفة ولم يعارضه
 فوجب جعل الاستعداد
 عند الان الحفيفة

[illegible]

[illegible][illegible]

من مجموعہ استعارات پر اچھا نمونہ قرار دیتا ہوں۔

[illegible][illegible]

[illegible]

وهو ما احتمل وجوها فصا دجال لا يوقف على المراد الاثنيان من قبل التكلم وظهور الشرع
قوله تعدو حرمة الربوا فان المقهور من الربوا هو الزيادة مطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخا
عن العوض في بيع المقدمات التي كانت الفظة دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالنازل ثم فوق الحكي
الخصاء المتشابهة مثال المتشابهة بالحروف المقطعات أوائل السور وحكم المحل في التشابه اعتقاد حقيقة
المراد به حتى يأتي البيان **فصل** في بيان ترك به حقاؤه لفظا وبإدراك به حقيقة اللفظ خمسة
أنواع أحدها كمال التعرّف والاعلان بثبوت الأحكام بالالفاظ انما كانت دلالة اللفظ على
المعنى المراد للتكلم فإذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على أنه
هو المراد به ظاهره فيرتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى راسا فهو على ما يتعارفه
الناس فلا يحث بدراش العصفور والحمام ولو حلف بكل ما ينضكان في ذلك على المتعارف
ولا يحث بتناول بيض العصفور والحمام بهذا الظاهر ترك الحقيقة لا يومئ إلى الجواز
بل جازان ينسب به الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام ببعض وكذلك لو نذر
سجدة مشيا إلى بيت الله تعالى أن تضرب بنبوة حطيم الكعبة يلزوه الحج بأقول مطلوبه
لوجود العرف الثاني قد يترك الحقيقة بدلالة التي نفسل لكلام مثاله إذا قال كل مملوك
فهو حر لم يعتق مكاتب ولا من اعتق بعضه إذا نذر خويلد لفظ المملوك يتناول من كل
الماوراء المكناب ليس مملوك من كل جهة لهذا لم يخبر بصرفه فله لا محل على الكناية في وجع المكاتب
مولا ثم ما قال المملوك ورثة البيت كذا إذا لم يكن مملوكا من كل جهة لا بد من لفظ المملوك
الطلق وهذا بخلاف المملوك أم الولد فإن المالك فيهما كامل ولما حل وحل المدبرة وأم الولد

فاقصروا في شرب الخمر
 قوله لو جرد العرف فان الناس يريدون
 بالانقراض الحرج وان كان مضافا للعامة
 لا يقتضي لزوم الحرج فالحفظ العام لم يوجب
 فكان حقيقة خالصا بسبب الى التسلط
 الا اذا لم يوجب التسلط كان القدر مضافا
 كما ان سماءه وان كان في بعض النصوص
 فبما دللنا على ان بعض النصوص على
 الحقيقة بانها مضافة على فبما دللنا
 الا اذا انوى ذلك فبما دللنا على ان
 كما اذا انوى ذلك فبما دللنا على ان
 لان الحقيقة انما هي في
 ولو كان الكتاب في ذلك
 فكان لان ما لا يوجب في ذلك
 في كتاب في ذلك فبما دللنا على ان
 لا يكون ثابتا على الاطلاق وكما هو
 قوله في اختلاف الابدوام والاولاد
 في كتاب في ذلك فبما دللنا على ان
 في كتاب في ذلك فبما دللنا على ان

[illegible]

— — — — —

[illegible][illegible]

استقيم ففرا ولما على زوال
 لهم الى الكفار لان مطلق الكلام مجمل
 على حقيقة والشافعي رحمه الله تعالى
 قال لا بد من ان يكون المقول
 نقول عرف الكلام الى الجواز
 اعمل بحقيقة خلاف العمل
 من غير ضرورة وقودا ايضا
 كما في قوله تعالى
 غيبة اي

[illegible]

9

۵
قولہ لا یجوز لان اللفظ لکنہ
وہ کہ جس میں لکنہ لفظ ہے

[illegible]

Re

ای علی اکبرؑ

وہی ہے جس نے

(Signature)

کتابخانه عمومی

طالوت بن كلاب

اللفظ الجبري

چندین سالوں سے

ولو فرضنا بيعه لاجتماع العاقلين عن البيع الجمعي فبان كونه سفينة فخر لا الجامع بكم
 لبيع وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يضرها من ثمن شعرها او عظمها او خنقه ما حدثت كان
 بوجهه لا يادم ولو وجد ضيق الضرب والاشعر عند الماخذ دون لا يادم لا يثبت من خلاف
 لا يضر فاما قصده بعبارة لا يثبت نعلم من الضيق وهو لا يادم وكذا حلف لا يضر فاما
 وكلمة بعده وانه لا يثبت لعدم الاولها ثم باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل لحما فاكل
 لحم السمك والجراد لا يثبت ولو اكل لحم الخنزير لا يثبت لان العام باول السماع
 يعلم ان الحامل على هذا اليمين ما هو الا حرم ما ينشاء من تناول الدمويات فيدر
 الحكم على خلاف اما المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص لا بد كان النص
 قضاء لا يقع بنفسه معناه ومثال من الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انت
 الة لان النعت يقضى المصدركان المصدرة موجبة بطريق الاقضاء اذا اعتق عند
 عنه بالفهم فقال اعتقت يقع العقوبة عن الامر فيكون عليه الفهم لو كان الامر في
 كفاية يقع عما نوى وذلك لان قوله اعتق عنه بالفهم يقع عنه قوله بيمين
 الفهم كن وكلي بالاعتناء واعتقه عن فثبت البيع بطريق الاقضاء فثبت القول
 فذلك لانه كن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اقال اعتق عن بيعي شيء فقال
 اعتقت يقع العقوبة عن الامر فيكون هذا مقتضا الية والتوكيل لا يحتاج فيه الى القبض لانه
 تنزل القول في باب البيع لكانت العقوبة في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اقضاء اثبتنا القبض و
 لا القبض في الية فانه ليس بكن الية ليكون الحكم بالية بطريق الاقضاء حكما بالقبض

[illegible]

قال مربيك بذلك وابن كليل في الاعناق فقال الماء وزدت وحدك كما تكف فاعطت م م م قوله ولا يحتاج في ليس السبب السابعة نقصنا والى الله نصرك كما قال في بيت حمزة
 اقتضاهم **م** فانه لم يفر ففوت ثوبت العيون ففوت اقتيد النخيل على الف لاخير
 ركن في البعد وشي لا يدع بعدون كنه
 قول الله ركن في باب البعد الى الصيول
 وفيه الاطعام حصل الى باب
 فكم بعدت منك بالف انصرت وكذا ففوت
 في باب البعد وكن اقول م م م ففوت
 الامتاع عن الامر على القبول اخذ الله كرس
 البعد اقتضا رشت البعد اقتضا واذ رشت
 وليست على البعد فاجتري البعد اقتضا
 ابن ادم والى كليل في بيت سباد ذكر العوض
 اوله والى كلامه عليه السلام في بيتك

[illegible]

[illegible]

وحكم المقتضاه حيث يطبق في غير مقتضى الضرورة ولهذا قلنا اذا قال انت طالق وثبوته
 له ثلاث لا يصح لان الطلاق يقتضي ما ذكره من اطلاق الاقضاء فيقتضي الضرورة والضرورة
 ترفع بالواحد فيقتضي ما ذكره من اطلاق الواحدة على هذا يخرج الحكم في قوله ان كل طلاق فيه طعاما
 دون طعام لا يصح لان كل يقيض طعاما فكان ذلك ثابتا بطريق الاقضاء فيقتضي بقاء
 الضرورة والضرورة ترفع بالقرن المطلق ولا يختص من غير اطلاق لان المختص يقتضي التام ولو
 قال بعدا لدخول اعتد وثبوته اطلاق فيقع الطلاق اقتضاه لان الاعتد يقيض وجود
 الطلاق فيقال بل الطلاق موجود اذ هو موجود في الواقع وجعلنا صفة البقاء في الوجود
 قال في الضرورة فان ثبت بطريق الاقضاء فيقتضي الواحدة ما ذكرنا فحصل في الامر في اللغة قول
 القايل لعبد لا افعل في الشرع تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الامثلة في المرات
 بالامر يختص بهذه الصيغة واستحال ان يكون معناه اذ حقيقة الامر يختص بهذه
 الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر وفي اخبار واستحنا
 واستحال وجود هذه الصيغة في الازل واستحال ايضا ان يكون معناه ان المراد بالامر
 يختص بهذه الصيغة فان المراد بالامر وجوب الفعل على العبد وهو معنى
 الايتار عندنا وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة اليس انه وجب لا ان
 من لم تبلغه الدعوة بدون ورود السمع قال ابو حنيفة لو لم يبعث الله تعالى رسولا
 على العقار مع فيه بقوله فمحمل ذلك على ان المراد بالامر يختص بهذه الصيغة
 حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون فعل الرسول بمنزلة قوله افعلوا ولا يكن اعتقاد
 اي وعلمه امر او ما قيل في غير

5

على قوله ولا تقربا فكون
 فكونا فاعلم ان الامم معصية بالاستبدال
 فويل على ان ترك الامم معصية بالليل ان
 كلام العرب الجاسم الشاعر لليل ان
 قال صاحب الفصل خلاصة الامم معصية
 ترك الامم معصية عادة وعظا الامم معصية
 فاعلم ان الامم معصية بالليل ان
 ترك الامم معصية بالليل ان
 سبب العقاب وكان الامم معصية
 معصية والعقاب على ترك الامم معصية
 بالليل ان الامم معصية بالليل ان
 فويل على ان ترك الامم معصية بالليل ان
 فويل على ان ترك الامم معصية بالليل ان

[illegible]

فقد تميل كل الجنس
عن الغيبة وذلك لان اسم الجنس هم فرد
ليس يصح جمع ولا عدد واسم الفرد
لا يحل العدد والساكن المسمى
العدد توافق اذا فيه تركيب العدد ويا فيه
تركيب ويدينه اثنان فيرد اسم المسمى
ضمن الفرد وصحت غيبة ولو في ثلث فانه
يكون صحيحا كالواحد من الجنس
فرد حقيقة وفي كونها كمال الجنس
بتمامه فانه فردا وان كان عددا حقيقة
فغيره اثنان واحد قلنا
بالفعل

سواء في الحكم ثم لا امر بالصوم امر بخمس تصف معلوم حكم اسم الجنب يتناول الا في عتق
 لا طلاق ويحمل كل الجنب على هذا قلنا اذا احلف لا يشرب الماء الجنب يشرب في قطرة منه
 وتوبه جميع مياه العالم حتى يئيه ولهذا قلنا اذا قال لها طلق نفسك فقاتلت طاعتت يقع الوا
 ولو توالى الثالث صحته كذا لو قال لا طلقها طلاقا واحدا ولو توالى الثالث
 لا يصح الا اذا كانت المنكحة امة فان نية الشن في حقها نية بكل الجنب ولو قال لعمري تخرج
 امرأ واحدة ولو توالى الشن صحته لا في ذلك كل الجنب في حق الصلوات على هذا فصل تكرار
 العباد لو كان ذلك ام يثبت بالامر بل بتكرار المساجد التي يثبت بها الوجوب ولا امر بالطلب بها وجب
 في الدمة ليس بسبب بل لا يشترط الوجوب بل لا تقول لرجل ومن المبيع او تفقه الزوجة فاذا وجبت
 العادة بسببها فوجه الامر اذا وجبت عليه ثم لا امر بما يتناول الجنب يتناول الجنب وجب عليه
 وهو ان لا يقال لواجب وقت الظاهر والظاهر فوجه الامر اذا دعا ذلك الواجب اذا انكر بالوقت
 تكرار الواجب يتناول الامر في ذلك الواجب لا في غيره ومتناول كل الجنب الواجب عليه صلوة فكان
 تكرار العادة المتكررة بهذا الطريق لا يطبق ان الامر بيقينه التكرار فصل المأمور به نوعا وطلاق
 عن الوقت ومقيد بهو حكم المطلق ان يكون الاداء واجبا على التراخي لشروط لا
 يفوته في العمر على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهر له ان يعتكف في شهر
 اشاء ولو نذر ان يصوم شهر له ان يصوم في شهر اشاء في الزكاة وصدا الفطر والعشر
 معلوم انه لا يصير بالناظر مفرطاً منه لو هلك النصاب سقط الواجب الجانث اذا ذهب
 وصار فقيراً كذا في الصوم على هذا لا يجوز قضاء الصلوة الا في وقتها ولا في غيرها كما لا

51

[illegible]

له قوله في الفاعل اي الاداء والمفعول
ثم شرط في العاقبة اسم عام يشمل الشرط والاداء
ففيصل عن الشرط والاداء الذي لا يفضل
الاداء اختص به الاسم في ادخل في المهمة
الاصل في كل ظرف ففصل عن المضمون
كنت المساواة والاداء الذي لا يفضل عن المضمون
ولا يفضل المضمون عن الاداء ففصل عن المضمون
العدم المصدق عليه قوله لا ينافي
صحة صلوته اخرى فان قيل في الجملة مستثنى
عنه بانك لا اقول الاداء وجوبه في الشرط
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب
اخرى لا يخرج منه الا طريح وقوله صحة صلوته
اخرى لا يخرج منه الا طريح وقوله صحة صلوته
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب
صحة قبل جاز ان يراجع الواجب واجب

[illegible][illegible]

6

الان لا يبقى التقليل شر وعافي ذلك الموت
فكثير من غفلنا به حقه وديوه

بسم الله الرحمن الرحيم

من انفس محبي

مجلس

من السعداء

فانما يتبعه

منه المفقود

1992

عبد الوصف

الملك الناصر

من جملاتی
در کتاب

مفتي الجمهورية
د. محمد صالح المنجد

فان قيل ان

المستوفى

میرزا حسن

یونان و یمن و حقه اینها موافق الشرع و اعتبار اینها معتبره قال مشائخنا و از ایشان طایفه ای که یقیناً

ولا سكت سقطت النفقة وهو السكت حتى لا يتمك الزوج من اخراجها عن بيت العدة لان

السكنى في بيت اعدى حقوق الشرع فارتبكت اليه بعد من اسقطه بخلاف النفقة **فصل لامي**

بالشيء يدل على حسو الامور في اذا كان الامر حكما لان الامر لبيان ان الامور في ما ينبغي ان يوجد

فأقبح في حال حسنة ثم الماورية نحو الحسن فبقا حسن مثل إيمان بالله وشكر المنعم والصدق والعدل

والصلاة ونحوها من العبادات بخالصتها من هذا النوع انه اذا وجب العباد او في كذا لفظه اذا

وَمِنْهُمْ مَن لَّا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ مِثْلَ الْإِبْرَاهِيمَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ هُوَ سَيِّدُ الْإِبْرَاهِيمَ

او باستانه الامم على هذا اذ وجبت له الحكومة في اول الوقت سقط الواجب على اداء او با عن عرض

الجنود والحق في الفاتح آخر الوقت باعتبار ان الشرح اسقطها عنه عند هذه العوارض

الاضيق الوقت عدم الماء واللباس في نحو النوع الثامن يكون حسنا واستمر وقتا مثل البيع والجمع عزو

الوضوء للصلاة فان السجود واسطة كونه مقفيا الى اداء الجهر والوضوء حسب اسطة كونه

فتحا للصلاة وادخلوا في الصلاة وادخلوا في الصلاة وادخلوا في الصلاة

ولا يجب فيه على من لا صلوة عليه من الجماعة أن يركعها إلى وضع أخيه قبل إقامة الجماعة بحسب ما عليه

السبع ثانياً ولو كان معتكفاً إلى مع يكون السبع ساقطاً عنه لأن لو توفوا فحدث قبل ذلك الصلوة

يحيى الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند جواز الصلوة لا يجزئ عليه تجديد الوضوء والفرق بين

النفوس المردية والقصاص جهاد فان في حنين
 ان جرح الجنازة والجهاد حسن ومع شرف

[illegible]

یہاں قیدیان اور دھمکیاں دینے والے ہیں۔

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مبيناً

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ماں کی کیفیت ہو کہ کون تار کی طرح مٹاؤں غلام
جس میں بھڑکا جس میں بھڑکا جس میں بھڑکا

فصل فی فضل الحامض و در بیان اقسام آن

المنافق

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
الذين هم خير الناس الى الله تعالى
والذين هم خير الناس الى الناس
والذين هم خير الناس الى الله تعالى
والذين هم خير الناس الى الناس

[illegible][illegible]

الافقاص من مثل الحسن

Handwritten signature and stamp.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

على الاصل الذي هو ملك من وجوبه
 انما حدثت الصفة لا معدن من حيث
 وبتفريع من هذا اي من عدم القطع
 الملك بالتغير القاطع عند ذلك القطع
 حقه عندنا فخذ الشا في ذلك الملك فمقتضى
 بالتعصب فاداء الضمان لان التعصب يرد
 محض فلا يصلح سببا لاثار عندنا كايك
 وردة ان الملك كايك البديل فبما القاصب
 البديل من كايك البديل فبما القاصب
 البديل من كايك البديل فبما القاصب



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جابر القضاة
بإذن الله تعالى
والله اعلم بالصواب

100

مجلس

مجلسه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس القضاء الأعلى
البحرين

[illegible]

آی مشرور باصله لانه اچا به نجلو الحق المیة محمد سعد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الشيخ محمد بن عبد الله

فقد ورد في نسخة

الافغان

العقود والالتزامات

مجلس شورای اسلامی

لا يمكن فصل الدين عن السياسة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

111

مجلس
توفي عنده بصفته أفاض الميراث
موضوع الراهب وخلق
وفي سنة

عن أبي بكر بن محمد بن عثمان بن كثير عن
عبد الله بن محمد بن عثمان بن كثير عن
عبد الله بن محمد بن عثمان بن كثير عن

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

(continued)

[illegible]

100

فان قيل لا يخلو ان يكونوا من اهل البيت

بالتصريح بانها ان اللفظ اذا كان حقيقة لم يحاز اوله من الترتيب في الترتيب في الترتيب
 انما انما يحرم على ان ياتي في كلامه وقال الشافعي في جوابه انما لا يكون استثناء في وقت
 قوله تعالى وتلك امهاتكم مبنية في قوله لا يحل في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 لزوم الترتيب وجريان الثبوت في ولاية المنع عن الخروج ولا يخرج من انما لا يكون
 تخصيب انما لا يكون في الاخر في كل ما لا يستلزم التخصيص في قوله انما لا يكون
 فاما المستهلو فمات على الواقع كان النصرة مع ولا في جميع ما كان في قوله لا يكون
 من حيث ان كثير من الصور فان من الصور انما لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 ويخرج منه الحكم على المذهبين من اوجه الصلة في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 عند عدم الماء في ذلك المسح في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 يكون عوارض في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 الحذف في حالة التحفيف في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 وكذا في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 فيما اذا كان يوم الاثنين في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 تغسل ان كان الطهارة شتبا لا تغسل ان لم تقطع في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 ثبت بانقطاع الدم قلنا اذا انقطع الدم الحي في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 من الوقت في قوله لا يغسل او انقطع من كل من يغسل في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 في قوله لا يغسل او انقطع من كل من يغسل في قوله لا يكون في قوله لا يكون

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[Illegible handwritten signature]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

9

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

100

[illegible][illegible][illegible][illegible]

قوله على غير الصواب لان من
 الباطل الصواب فيكون التقدير
 خبر المصداق قدوم فلان وهو المصداق
 بالقدم من ضرورة ١٢ م
 على الصواب ضرورة لان الفعل هو
 لوجود مطلق في خبر قدوم فلان
 في خبر قدوم فلان خبر قدوم فلان
 لان مفعول الخبر قدوم فلان
 الكلام فلان خبر قدوم فلان
 على الاطلاق صدق او كذب وقدوم فلان
 في خبر قدوم فلان خبر قدوم فلان
 في خبر قدوم فلان خبر قدوم فلان

ان اخبرني بقدوم فلان فانت حر فذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ماصفا بالقدم فلو اخرج
 كاذبا لا يعق ولو قال ان اخبرني ان فادام قدوم فانت حر فذلك على مطلق الخبر فلو اخرج كاذبا
 عتق ولو قال لا امر اتيان خرجت من الدار لا باذني فانت حر لاحتاج الى الاذن كل مرة اذ المستثنى يخرج
 ماصق بلاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو قال خرجت من الدار لان اذنك
 فذلك على الاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو قال اذنك طاعت بمشيئة الله
 او بامارة الله تعالى او بحكم اتطلق ^{فصل في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير}
 وبيان ضمني وبيان حال وبيان عطف بيان تبديل ما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ
 ظاهرا لكنه يحتمل غير ذلك في المسرد بما هو الظاهر في تقرير حكم الظاهر ببيانه ومثاله
 اذا قال فلان على قفيز البلد والالف من قفيز البلد فان يكون بيان تقرير لان الطاق كان
 محتملا على قفيز البلد وفقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد تم ببيانه وكذلك
 لو قال فلان عنك الف وديعة فان كلمة عندك كانت باطلا فاقيد لامة مع احتمال ارادة الغير فاذ قال
 فقد تم حكم الظاهر ببيانه ^{فصل في بيان التفسير وهو اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشف ببيان}
 مثاله اذا قال فلان على شئ فسر الشئ او قال على عشرة وثية ثم فسره فبقي وقال على درهم ففسرها
 بجملة مثلا وحكم هذا النوعين من البيان ان يصح موصولا ومفصلا ^{فصل في بيان التعبير}
 واما بيان التعبير فهو ان يغير ببيانه عن كذا موصولة التعليق ولا يستثنى وقد اختلف الفقهاء
 في فصلين فقال اصحابنا المعلق بالشروط سبب وجود الشرط لا قبله وقال المشافعي والتعليق سبب
 في الحال لان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا قال لا يجزيك فانت

فلو اخرج كاذبا لا يعق ولو قال ان اخبرني ان فادام قدوم فانت حر فذلك على مطلق الخبر فلو اخرج كاذبا
 عتق ولو قال لا امر اتيان خرجت من الدار لا باذني فانت حر لاحتاج الى الاذن كل مرة اذ المستثنى يخرج
 ماصق بلاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو قال خرجت من الدار لان اذنك
 فذلك على الاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو قال اذنك طاعت بمشيئة الله
 او بامارة الله تعالى او بحكم اتطلق ^{فصل في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير}
 وبيان ضمني وبيان حال وبيان عطف بيان تبديل ما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ
 ظاهرا لكنه يحتمل غير ذلك في المسرد بما هو الظاهر في تقرير حكم الظاهر ببيانه ومثاله
 اذا قال فلان على قفيز البلد والالف من قفيز البلد فان يكون بيان تقرير لان الطاق كان
 محتملا على قفيز البلد وفقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد تم ببيانه وكذلك
 لو قال فلان عنك الف وديعة فان كلمة عندك كانت باطلا فاقيد لامة مع احتمال ارادة الغير فاذ قال
 فقد تم حكم الظاهر ببيانه ^{فصل في بيان التفسير وهو اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشف ببيان}
 مثاله اذا قال فلان على شئ فسر الشئ او قال على عشرة وثية ثم فسره فبقي وقال على درهم ففسرها
 بجملة مثلا وحكم هذا النوعين من البيان ان يصح موصولا ومفصلا ^{فصل في بيان التعبير}
 واما بيان التعبير فهو ان يغير ببيانه عن كذا موصولة التعليق ولا يستثنى وقد اختلف الفقهاء
 في فصلين فقال اصحابنا المعلق بالشروط سبب وجود الشرط لا قبله وقال المشافعي والتعليق سبب

في الحال لان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا قال لا يجزيك فانت
 في الحال لان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا قال لا يجزيك فانت
 في الحال لان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا قال لا يجزيك فانت
 في الحال لان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا قال لا يجزيك فانت

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

9

١٤
 قوله في غير ما ذكرنا في المتجالات انه
 الاضطرر قد وقع الغرور نعمون الحاميد فان الناس
 يستدلون ان كسب ما على اوقاف في اوقات الناس
 وهو اضرارهم جميعا ما هو زمان ان النقص قال
 على سبيلهم ارجاء النقص من الضمير
 وقال الشافعي ان لا يكون كسب الا ان
 يكون في كسبه كسب في كسبه
 والمجمل ان يكون في كسبه كسب في كسبه
 كسبه في كسبه كسبه في كسبه
 ودفعوا واجب النفس
 لطريق الدليل من اجل ذلك
 العترة من العترة
 هذا هو الحق

بأن يبيع الولي وسكت عن الركن فلما عتزل البيان بالرفع والأودن والولي إذا رأى عبد يبيع
 ويشترى في السوق فسكت كان ذلكا عتزاله الأذن فيصير ما قولا في التجارات المسمى عليها فكل في
 مجلس القضاء يكون لا نافع معتزلة الرضا بالذم والمال بطريق الأقرع عندهما وبطريق البديل عند أبي حنيفة
 والحاصل أن أبا حنيفة في موضع الحاجة إلى البيان بعتزلة البيان وهذا الطريق قلنا الإجماع ينبغي بعض
 في سكت المار بمين وقيل أن البيان لا ينعطف مثل أن يعطف كذا أو وزنا على جملة محله يكون ذلك بياناً
 للجملة المحملة مثله قال لقان على مائة درهم أو مائة موقية خطه كان المعطف بعتزلة البيان إن الكل من
 ذلك الجنس كذا لو قال مائة وثلاثة وثلاثون درهم أو مائة وثلاثة عشر درهم بيان أن المائة من ذلك الجنس
 بعتزلة قول أبي حنيفة قوله عامة وأقبل ومائة وشاة حيث لا يكون ذلك بياناً للمائة وانعطف في الشاة
 الواحد في أصح مائة الذم كالمكيل والوزن قال أبو حنيفة في مائة وشاة مائة وشاة على هذا الأصل
 والمباين والبيد وهو أن نسخ يجوز في ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز في ذلك من العباد وعلى هذا بطل استثناء الكل
 من أن كل لا نسخ الحكم لا يجوز والبيع عن الأقرع والمطابق والعاقبة لا نسخ وليس للعبد أن لا يذوق قال
 لقان على الف فرض أو ثمن المبيع وقال في يوفى في ذلك بيان التصيير عندهما فيصير موصوفاً وهو بيان
 التبديل عند أبي حنيفة جرح فأخصر وان وصل ولو قال لقان على ألف من ثمن الجارية باعها أو لم يقضها
 والجارية لا أثر لها كان ذلك بيان التبديل عند أبي حنيفة لأن الأقرع يلزم الثمن أو لا يقبض عندها ذلك
 المبيع لو هلك قبل القبض هبته البيع فأريقه الثمن لا واليحي الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عدد
 الوط والحاصل أن قسم الجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب في حق لزوم العلم والعمل فإن طاعة نفع
 طاعة الله فيما ذكره من بحث الخاص العام والمشتهر والعلو الجمل في الكتاب فهو كذا في حق السنة كذا في السنة

كما يدل على ذلك
 على الاتزان ونفس العبد في كل ما
 لان السبل لا يجزي في هذا الا شيئا حتى لو كان
 امرأة لم يخل في دعوى غلبتها الاكلح يميني
 ويحك كلكن بذلت بغير نفسي الا العمل بوزن
 والادان في وقتي من هذا الاشياء ١٣١٣
 فوالله اكمل والمؤذن ان يعني ان العادة
 تجاز نفسي ليد صوف عليه في كل ما
 انفس في المصطفى اما وجد تضرر في كل ما
 استمر الاعدد وذلك فيما يشهد به
 في الذمته في فائمة المسائل حتى اكمل
 في الموقوت كانت النبوة شافا خلافت
 في الذمة فرضا على السلم فاصلا فليكن
 وجوبها في الذمة فلا يحق الاخره فليكن
 على الاصل ١٣١٣ **ع** قوله ولا يكره ذلك
 المنع من العباد في فقره اتم وعيا اتم
 لانتبه بل سنة ولا تقرة اتم وعيا اتم
 مع من شافا فليكون الحال مع من شافا
 كذا في بيان التغير فانه مع من شافا
 اشياء ان يعرف اللفظ في وجوبه

من غير انما استبرك الى القسم المذكر مرة ١٠٠ مبرك
 قوله الا ان الاشياء من غير ما يقابلها
 الكائنات ليست في عالمها في
 ان تلك الاقسام باكملها فلا حاجة الى
 ان يستعملوا في تلك الاقسام
 من غير انما استبرك الى القسم المذكر مرة ١٠٠ مبرك

في كتاب بيان ما فيه فلا حاجة إلى
 ذكره في نسخة السنة

منه في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

منه في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

فصل في الواجب في أربعة مواضع خالص حق الله تعالى ليس بقوة وخالص حق العباد
ما فيه الزام محض وخالص الدين الزام وخالص حق طاعة الزام من وجب الأول فيقبل فيه
خبر الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة ابي عبيدة بن الجراح في هائل رمضان
والثاني فيشترط فيه العدد والعدل وتطير الممان عادت وله الثالث فيقبل فيه الواحد عدا كان
وفاسقا وتطير العلامات وله الرابع فيشترط فيه العدد والعدل انه ينفذ في دينه يترج وتطير العلامات
المبحث الثالث في الاجماع فصل في اجماع ما لا يثبت به الاصل في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
في فرع الدين حجة موجبة للعقل والشرع كقوله لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
على حكم الحاكم فيفصل في اجماعهم بعض البعض في الدين في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
ففي قول السلف في الاجماع على احدث قول السلف انه قال في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
وبما هم بمنزلة المشهور من اجابته لاجماع الاخرين على احدث قول السلف في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
هذا الباب اجماع اهل الرأي والاعتقاد لا يقتضي في العموم والله لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
ثم حدة الفقه في اجماع على فروع في كبره في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
في العادة ومثال الاجماع على وجوده انما هو في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
فبناء على المسامحة من الاجماع لا يثبت حجة معتبرة في الفساد في احد الماخذ حتى لو ثبت
ان الفقيه فاق من ابو حنيفة في الاجماع في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
شبه انه اعلم النبي صلى الله عليه وسلم في الحكم والفساد في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
مختصا منه في الاستامه في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

منه في قوله تعالى لا يفرق بينكم وبينهم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ولا شك في ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

ولو وجد ماء فاختار عدل انه نجس لا يجوز له ان يرضى به بل يذهب ويحمله اعتبارا بالرياء دون العمل
بالنص قلنا ان الشهرة العمل القوي من ان يذهب في الظن حتى يذهب الى باطل او يحكم في حق او يفتي
فيما لا يوجب بانه زنا ولا يوجب ان يفتي في حق او يفتي في باطل بل يوجب ان يفتي في حق او يفتي في باطل
يذهب بالنص في كل ارض على هذا المسامحة انت ومالك سليمان فسطا اعتبارا بغير العمل الصالح
قلنا ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم
في قوله تعالى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

قوله في هذا العلم كبري القياس
توبة موجبة للعقل بعد الكتاب بدو الستة كما
عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وإذا
لا جتهاد دل على انه جته موجبة للعقل
الا جته لا يدل على انه جته موجبة للعقل
عند عدم النص من الكتاب والاعمال
فيما روي بنا الحديث اصحاب السنن
لا ابن ماجه عن ملازم ابن عمر عن عبد
الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن ما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سئل عن الرجل يسب ذكرا من المشركين
او لا يضمنه يمين او لا يضمنه يمين
سئل احسن

قال فان لم تجد قال لست رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد قال العبد بالبرهان في قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم على ايجاب فرضه وروى في انا هرة حثيت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لا كان شيخا كبيرا ركب الحمار وهو لا يستطيع ان يمشي على الرحل فيجربني
ان حج عينة قال عليه السلام اريدت لو كان على ابيك ين فقضية اكان تجرب ابا فقال يا فتى فقال الله
الحق واولي الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق الشيخ الفاني بالحقوق والمال والشر الى علمه وقرئ في الجواز وفي الفصل
وهذا هو القياس في حق ابن اصباع وهو من سادات اصحاب الشافعي في كتاب المسمى بالشمس عن قيس بن
بن علي انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يدعي فقال يا بني الله ما شئ من الرجل فكون بعد فوضله
فقال هل هو لاضعة منه هو القياس في حق ابن اصباع وهو من سادات اصحاب الشافعي في كتاب المسمى بالشمس عن قيس بن
فاستعمل شمل ثم قال اجتهد فيه برأى فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن ابن ابي عبد فقال ارى لها
مها مثل فاسأله او كس في الاستطاف فصل شروط صحة القياس خمسة احدها ان لا يكون في مقابلة النقص التناقض
ان لا يضمن يقين حكم من احكام النقص الثالث ان يكون المعنى حكما لا يعقل معناه والرابع ان يقع التقليل
الحكم شرعي لا ادمي ثوبا في الاصل لا يكون الفرع منصوصا عليه مثال القياس في قبلية النقص حتى ان الحسن بن
زيد سأل عن التهمة في الدابة فانه انقصت الطهارة بها قال السائل لو قد حصته الصلوة لا ينقص الوضوء مع ان
قد في الحصنة اعظم جنابة فكيف ينقص بالتهمة وهي دونة فهذا قياس في مقابلة النقص وهو قد لا اعزاني
الذي في عينة سوا ذلك اذا قلنا جازم للمعصية المحرم فيمنع مع الاستدلال بها في اجابته بالالفه وهو قد لا اعزاني
لا هو توهم الله واليوم الاخران يسافون ثلثة ايام في ايام الاوهم بالبوها او في فجرة في جمع منهنه ومثال
التاوه وهو يتبين حكم من احكام النقص في الدابة شرطي في الوضوء باقياس على كونه فانه هذا هو وجهه في الوضوء
لا يعرف ما احكام الشرع في كتابه من الشرع في اى القائل من القائل في حجة الله

[illegible][illegible]

[illegible]

والله اعلم بالصواب

الذي جعله القياس على الصوم فانه

فوقه بالقياس على الصوم فان لم يجد

وجابح في ظلاله لقوله تعالى فان لم يجد

فصل في شرحه بين اثنين من وجوب

تجاسد الوجابح

اي كونه من جنس واحد

في الامتحان مطلق عن قدر الساس
سكنيا قد سبت في تحت المطلق و
اعلم ان القائلين بخلافه في الحكم
في المنصوص عليه ثبتت البعوض
المراد الحكم في المنصوص عليه ثبتت
بمعنى النص لا بالعلته فانما العلة
وصفتها لان

[illegible][illegible][illegible]

لأن الإجماع لم يبدل صريحاً والمشاركة
على النسخ الوصف على الوصف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

سید علی بن ابی طالب
علی بن ابی طالب
علی بن ابی طالب

ابو عبد اللہ محمد بن یونس بن قرقمہ علیہ السلام

سید امیر امام حسین علیہ السلام

منه زياده على الخلفه
منه ذلك لان التكميل ليس
في الاصل باسما في ذاته

سلسلہ لائبریری صدف الشفا
اترانا اشرہ فی سستیہ التکام
اترانا اشرہ فی سستیہ التکام

مجلس الشورى

هذا والعلم بالوضع لا يثبت الحكم من العادة قبل الترتيب بالشهادتين وقد ياتى بالوضع الثاني من الشهادتين عند
العلم من الاستقام والفرق بين تلك الامور
والنوع الثالث بمقتضى شهادة المستوفى **فصل في اسئلة المتوجهة القياس في نية المانع والقول بموجبه العلة**
المستوفى في الاجابة
فكسر فساد الوضع الفرق والنقص والمعارضة بالمساقعة فوعلى احدها منع الوصف بتامع الحكم ومثاله
في قولهم صلت الفطر وجبت الفطر لا تسقط بقوله الفطر قلنا لا نسلم وجوب الفطر بل عندنا ما يمنع من وجوبه على غير ذلك
اذا قلنا ان الزكاة واجبة في الزكاة لا تسقط بها ذلك النصاب الذين قلنا لا نسلم ان قد الزكاة واجبة في الزكاة
بالذات ولا في وجوبها لا تسقط بها ذلك النصاب الذين قلنا لا نسلم ان قد الزكاة واجبة في الزكاة
لدين بل حرم المنع حتى يخرج عن العادة بالاختلاف في قيل منع الحكم وقد لا تسقط في المسير في الوضوء فلا يس
تثبته بالفسل قلنا لا نسلم التثنية في الفسل بل طالة الفعل في محل الفرض ياتى على المفروض طالة القيام و
القرائة في باب الصلوة غير ان طالة في باب الفسل لا ياتى في التكرار لا يستيعب الفسل في محل ومثله نقول في
اجالس وان طالة مستوفى بطريق الاستيعاب كذلك يقال في القابض في البيع الطالع الطامش طالة لنفوق قلنا
لا نسلم ان القابض في باب الصلوة في باب الفسل لا ياتى في التكرار لا يستيعب الفسل في محل ومثله نقول في
اما القول بموجبه العلة وهو تسليم كون الوصف طالة وبيان ان معلولها غير اساءة الفعل ومثله الموقوف في باب الفسل وفرايد
من الفسل في الحد كيد في الحد وقد قلنا الفرق حد الساقط في الحد تحت حكم الساقط لان الحد لا يدخل في الحدود و
ان يقال صوم رمضان صوم فطر لا يجوز بدون تعيين القضاء قلنا صوم الفطر لا يجوز بدون تعيين القضاء
جدالتين هما من جهة الشرع ولان قال صوم رمضان لا يجوز بدون تعيين القضاء قلنا صوم الفطر لا يجوز بدون تعيين القضاء
ون التعيين لان التعيين لا يثبت من جهة الشرع في القضاء قلنا لا يشترط تعيين العبد وهاهنا وجه التعيين
من جهة الشرع فلا يشترط تعيين العبد واما القابض فوعلى احدها ان يجعل واجبا للمال علة الحكم وكذلك

المسنين والواجب
 للفقير الفرض ولأن التكميل هو الأصل
 الأركان والتكميل إنما يكون بإطالة الفرض
 من أجل زيادة على القدر المفروض أن
 ما يقال إذا كانت الأطالة مستندة في الغسل
 دون التكليف لم يفسد لم يفسد
 فاجاب بان الأطالة واجب ما يقال للمكان
 قوله غير أن النفوذ شرط دون التقدير فيجب
 التعيين في النفوذ شرط دون الفرض فاجاب
 ان يجوز بيع النفوذ بدون الفرض فاجاب
 فان النفوذ هو المسمى
 ليداءهم والذباير لا يستعينان في العقود
 والعرض ثبوتها في الذمة ولهذا إذا
 شاع سلطة تبيد ايام معينة جازان لو دى
 مكانها اخرى بخلاف الطعام فانما جائز
 الساع فليعتد بالقياس من غير فرض غلط
 الى التقاليد بهم
 المحمود كالليل في باب الصوم جعل الغفاس
 كونه صلبا في باب الصوم عليه لهذا
 هو الذي عارض

[illegible]

قال اسباب الشافعي في حرمة كل واحد منها بان
 النفس بوجوب ثلثات الطرفين في حرمة
 كسب الحرام فان حرمة النفس بوجوب حرمة
 طرفه وحرمة الطرف في حرمة النفس بوجوب حرمة
 بالاجل عظام ان حرمة النفس بوجوب حرمة
 ولا يلزم خلاف الحكم على العلة وهو بالمثل
 في حرمة النفس بوجوب حرمة النفس بوجوب حرمة
 والقابل ان يفعل ان قوله تعالى ومن
 وفساد ما يشبهه بل على ثبوت حرمة
 النفس في كل طرف جميعا لا يرد على كل طرف

الحكم مثالي في الشرع بان حرمان الزبواني الكثير يوجب حرمانه في القليل كالاتمان فيخرج بيع حقه الطعام
 بالتحقيق منه قلنا بل حرمان الزبواني القليل يوجب حرمانه في الكثير كالاتمان وكذلك مسئلة الملتجى بالحرم
 اطلاق النفس يوجب حرمانه في الطرف كما يصيد قلنا بل حرمانه في الطرف يوجب حرمانه في الطرف كما يصيد قلنا
 جعلت عليه وكل ان الحكم لا يتقيد به الاستحالة ان يكون الشيء الواحد علة للشيء ومعلوله لا يلزم
 الثاني من اطلاق السائل لجعله علة لما ادعاه من الحكم علة لصد ذلك الحكم فيصير السائل
 بوجوب حرمة العمل مثالي الصوم ووضان صوم من فنيته القيد لقضاء قلنا لا كل الصوم فضا لا يشترط
 التبيين له بعد اذ عين اليوم كالحقضاء واما العكس فتعني ان يمسك السائل باصل العمل فيخرج يكون
 للعمل مضطرا للمقارن ببيان كاصل والفرع ومثاله الحجة اعدت للتبديل فالجواب في الزيادة كتاب
 المبدلة قلنا لو كان العمل بمنزلة التباين في حرمة في كل رجل كتابا لمبدلة واما فساد الوضع فالجواب
 ان يجعل العلة وضعا لا يثبت له الحكم مثالي في قوله في اسلام احدا من زوجين اختلاف الذي شرط
 النكاح فيفسد كذا قلنا لا احدا من زوجين في قوله لا اسلام علة الزوال للملك قلنا لا اسلام علة
 للملك لا يكون مؤثرا في زوال الملك وكذلك في قوله لا حرمة على النكاح فالجواب ان حرمة كذا
 لو كانت تحت حرمة فتوصف كونه حرما لا يقتضي حرمان النكاح فلا يكون وقفا على الجواز فاما النقض فمثل
 يقال الوضوء في وقت فثبت له التيمم قلنا يفتقر الغسل الثوب لا اذ عله المعانضة فمثل يقال المسير
 والوضوء فثبت له التيمم قلنا المسير في دار فثبت له التيمم قلنا التيمم في دار فثبت له التيمم قلنا التيمم في دار فثبت له التيمم قلنا
 عند شرطه فالسبب يكون طريقا للشيء بواسطة كالطريق فان سبب الوصول الى المقصد بواسطة
 والوصول الى المقصد لا يكون طريقا الى الحكم بواسطة سبب له شرعا

الاشافعي في حرمة كل واحد منها بان
 النفس بوجوب ثلثات الطرفين في حرمة
 كسب الحرام فان حرمة النفس بوجوب حرمة
 طرفه وحرمة الطرف في حرمة النفس بوجوب حرمة
 بالاجل عظام ان حرمة النفس بوجوب حرمة
 ولا يلزم خلاف الحكم على العلة وهو بالمثل
 في حرمة النفس بوجوب حرمة النفس بوجوب حرمة
 والقابل ان يفعل ان قوله تعالى ومن
 وفساد ما يشبهه بل على ثبوت حرمة
 النفس في كل طرف جميعا لا يرد على كل طرف

في كل طرف جميعا لا يرد على كل طرف
 النفس في كل طرف جميعا لا يرد على كل طرف
 النفس في كل طرف جميعا لا يرد على كل طرف

٩

قوله من الدابة والطير والعبد
ما خرج الدابة وخرج الطير وزياب
العبد وكان كما واحد من الفخج بالفتح و
أكل سبب وبين الخرج واذ باب علة
لهم قوله من السبب لا العلة
توشى الحكمة وثبتة والسبب يقتضيه اليه
لا غير كانت أولى بالإختارة السيد فاطمة الضيف
للفتح قيمة الدابة والطير لا المال فنية
والعبد الصدور المذكور فلهم قوله
للاضفين إلى الدافع دية لا لأضفين لافه
سبب ويورد فتح كمين دغلة وفول
الرصي فاضيف كمين دغلة وفول
فغير من الدافع كان سقوط كمين ليس
إلى الفهم كمين كمين كمين حاصل
الكل مسك

ويعني العارضة على مثالته فتح باب أصل الفقه في حل قيد الصدقة سبب التلخيص اسطر فوجه ثالث
عن أي تلف الدنيا والطير والصيد ١٢
والطير والصيد السبب العلة في اجتماعها في الحكم العلة دون السبب إذا اعتبرت الإضافة إلى
العلة فيضاف السبب حينئذ وعلى هذا قال أصحابنا إذا دفع السكين إلى شخص فقتل به ففسر بعضهم
ولو سقط من اليد الصبي فمجرم بعضهم ولو حمل الصبي على دابة فسيرها فمجرم يمينه وليس فمقتطعات
لا يضمن ولو دنا من الدابة على رجل غير فمجرم أو على نفسه فقتل أو على قاتله فقتل على من أطاعه لا على من
على الدال وهذا بخلاف الموضع فإدخال السارق على العبد يضمنه فمجرم أو دال الحرم غير على صيد الحرم
فقتله لأن وجوب المهرول على اللودع باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه كالدلالة وعلى المهرول باعتباره
في الدلالة فمجرم أو دال الحرم مع من دنا من الدابة المهرول والحرم سبب محض قبل الدلول على ١٢
انما يقرر بحقيقة القتل وأما قبله فلا يجوز أن يقع اثر الجناية بمنزلة كالدال مال في باب
الجرح وقد يكون السبب بمعنى العلة فيضاف الحكم إليه مثالته في إثبات العلة بالسبب فيكون السبب
في معنى العلة كما أثبتت العلة بالسبب فيكون السبب بمعنى معنى علة العلة فيضاف الحكم إليها فمجرم أو دال
لأنه سابق فإثباته فمجرم أو دال الحرم مع من دنا من الدابة المهرول والحرم سبب محض قبل الدلول على ١٢
ضمن كالدال ماله فيضاف إلى السبق وقضاه القاض فيضاف إلى الشاهد فمجرم أو دال الحرم مع من دنا من الدابة المهرول والحرم سبب محض قبل الدلول على ١٢
بعد ظهور الحق بشهادة العدل عنده فمجرم أو دال الحرم مع من دنا من الدابة المهرول والحرم سبب محض قبل الدلول على ١٢
المسابق ثم السبب قد يقام مقام العلة عند تعدد أطراف على حقيقة العلة بتفسير الآخر
على المكلف وليس قطعية اعتبار العلة وبذلك الحكم على السبب ومثاله في الشرعيات
النوم الكامل فإنه لها فيه ومقام الحد ثم سقط اعتبار حقيقة

[illegible]

على الجدية على الذباب كبريا نصار فعلها
 سفاقا الى المكره وكونه كذا كذا
 الشاهد ١٠

ليحيى سيبيا اللطيف
 له ان قوله ان قد قلت الدار
 المقصود منها ما عمن دخل الدار
 فدا من الطلاق كان يحين التفتيح
 باننا لو جردنا الشرط وسوالاته في قوله اولنا
 لان من سنات الحرف فاجابنا سميت
 سيبيا باعتبار ان يورد السيبان خالف
 وانهم الكثرة والجزء ليس سيبا كما سميت
 لعجب خمرنا قوله تعالى حكاية ان اسنان
 وعصر خمرنا كما اني للفضل ١٣ م
 انه لاننا لو جوب غيب و

[illegible][illegible][illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...
هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...
هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...

المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع

اصول الشافعي

وقد روي عن محمد بن زياد عن ابي جعفر
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع

وقد روي عن محمد بن زياد عن ابي جعفر
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع
المحل فانه لا يمنع تمام الحصة فان وجود
للشأن فيكون موجباً لكونه في المحل فانه لا يمنع

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...
هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...
هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين والسياسة...

وله في باب النظر ما يعني ان الملك لا يرى
الى حاله الا اذا اعظم على الواسي كان كانه
اي ان قال عرفت ان الملك لا يرى

مجلس شورای اسلامی
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
کتابخانه ملی

کتابخانه شخصی

حق الديار
بدرست و جوان
رفوت عند الامام

عبدالله بن محمد بن عبد الله

معنى واما الصفوة

مدير المصنع

پیش و ذلک

المجلس الأعلى للمعاشرة

3

[illegible][illegible]

مجلسه اول

[illegible]

